

تطور علم المالية العامة

لقد مرّت المالية العامة بعدّة مراحل، حيث تطورت دراسة هذا العلم نتيجة لتطور دور الدولة وأهدافها، ذلك لما بينهما من علاقة وثيقة. فيختلف إطار المالية العامة بين المالية الكلاسيكية والمالية الحديثة وذلك لما للنظام الاقتصادي من تأثير على النظام المالي.

أ-المالية العامة في ظل الاقتصاد الحرّ: كانت الدولة في ظل النظام الرأسمالي الحرّ في بدء نشأته، بعيدة عن الحياة الاقتصادية، فلا تهتم إلاّ بالسهر على تأمين النظام العام من دفاع وأمن و كذا القضاء، دون المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي. حيث كانت النشاطات التجارية والزراعية... متروكة للأفراد والشركات الخاصة، وأمّا عن دور الدولة فكان يقتصر على حماية هؤلاء الأفراد وملكيّتهم.

إنّ لهذا الوضع أثر على المالية العامة، خاصة مع كون كل من نفقات وإيرادات الدولة قليلة ومتواضعة، حيث انحصرت على مدّ الدولة بالموارد الضرورية لتغطية النفقات التي يتطلبها قيامها بهذه الوظائف المحدودة. كما كان على المالية العامة أن تكون **محايدة neutre** بمعنى أن لا تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة. فكانت الضرائب مثلاً لا تتعدى دور المورد بالنسبة للخزينة أي لا تستخدم في تحقيق أي أهداف اجتماعية اقتصادية سياسية. كما كانت الدولة لا تلجأ إلى القروض إلاّ في الحالات الاستثنائية (الحروب مثلاً) كون النشاطات الاقتصادية كانت متروكة للأشخاص الخواص ومن بينها عمليات الاقتراض.

غير أنّ هذه النظرة الضيقة لدور الدولة في الحياة الاقتصادية، والذي يعرف بالدولة الحارسة l'Etat gendarme أو المذهب الفردي الحرّ بدأ يزول وينحسر مع بروز الأزمات والحروب ممّا استوجب إعادة النظر في دور الدولة وأهدافها.

ب- المالية العامة في ظل نظام تدخل الدولة: إنّ التغيرات الجذرية التي طرأت على النظام الرأسمالي خاصة مع الحروب العالمية التي اجتاحت العالم وكذا الأزمة الثلاثينية وما خلفته من آثار وعواقب وتدهور كبير للاقتصاد (حالة التضخم، كساد السلع، البطالة، انخفاض القدرة الشرائية...الخ. أثبتت عجز النظام الحرّ في مواجهة آثار هذه المآسي على مختلف

الأصعدة ممّا استوجب تدخل الدولة لإيجاد نوع من الاستقرار الاقتصادي عن طريق القيام بإصلاحات جذرية و إعادة النظر في الأفكار التقليدية. فلم يعد دورها يقتصر على الوظائف التقليدية من حفظ الأمن و إقامة العدالة...الخ. وإنما تعداه إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة ضخما وأصبحنا بصدد ظاهرة ما يسمى **بالدولة المتدخلة l'Etat interventionniste** إذ أصبحت تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية عن طريق توفير مناصب الشغل والتوزيع الأمثل للدخل القومي...الخ.

ثم إنّ ازدياد نشاط الدولة في هذه المرحلة قد نتج عنه اتساع نطاق علم المالية العامة، فبالنسبة للضرائب والقروض لم تعد تستعمل كموارد لسد النفقات فحسب، وإنما أصبحت تستعمل كوسائل للتوجيه الاقتصادي (كاستعمال الضريبة كوسيلة لمكافحة التضخم وامتصاص الفائض من النقود. كذلك استعمالها كوسيلة لحماية الإنتاج الوطني).

ج- المالية العامة في ظل النظام الاشتراكي: أشرنا فيما سبق إلى أنّ الدولة المتدخلة كانت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وترك عملية الإنتاج للقطاع الخاص. فعكس ذلك فإنّ الدول التي أخذت بالنظام الاشتراكي، متأثرة في ذلك بالتيارات الماركسية، فلقد هيمنت الدولة وسيطرت سيطرة تامة على جميع أوجه النشاط الاقتصادي، وتقلص دور القطاع الخاص إلى أن اختفى تماما. وتعرف هذه الظاهرة بظاهرة الدولة المنتجة **l'Etat productif**. وكنتيجة لذلك اتسع دور ونطاق المالية العامة، إذ أنّ تدخل الدولة وسيطرتها على جميع أوجه النشاط الاقتصادي يقتضي الحصول على إيرادات ضخمة من مصادر مختلفة لمواجهة النفقات التي يقتضيها تدخل الدولة.

فالدولة الاشتراكية إذن تقوم بالإنتاج والتوزيع العادل للدخل القومي حتى تضمن رفع مستوى المعيشة للطبقات ذات الدخل المحدود وكذا القضاء على التفاوت الموجود بين الطبقات.

د- المالية العامة في ظل الدولة الضابطة: إنّ التغيرات والتطورات التي طرأت على العالم بعد انهيار النظم الاشتراكية بزعماء الاتحاد السوفياتي وهيمنة القطب الغربي الواحد بقيادة و م أ للنظام العالمي ومبادئه بسياسة العولمة بما تستتبعه من تغيرات هيكلية في النظم الاقتصادية المختلفة تماشيا مع سياسة الاقتصاد الحر وتحقيق مبدأ حرية الصناعة والتجارة...الخ. كل ذلك لابد ان يكون له انعكاس على دور المالية العامة، إذ بفضل سياسة

التحرر الاقتصادي وسياسة الخصوصية السائدة في مختلف دول العالم، يمكن القول بأنه هناك عودة مرّة أخرى إلى ظاهرة الدولة الحارسة في أضيق نطاق.

فالدور الضبطي يقتضي انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي وفتح المجال أمام المبادرة الخاصة، وذلك بتكريس مجموعة من المبادئ الليبرالية كمبدأ حرية الصناعة والتجارة، إزالة الاحتكارات العمومية، خصوصية المؤسسات العامة. حيث تكتفي الدولة بإعداد قواعد عامة دون التدخل في تسيير الاقتصاد عن طريق قواعد كثيرة، لكن حتى وإن انسحبت الدولة من الحقل الاقتصادي، فإنّ هذا الأخير يحتاج إلى تواجد السلطة العامة.